المقالة السابعة

التنمية والتعليم وجها لوجه ـ الكويت والمستقبل
(كتاب الدكتور حسن على الإبراهيم)

تذكير وتقدير

أود أن أوكد منذ البداية أن محاولتى فى عرض هذا الكتاب، لا تقوم على مراجعة فنية شاملة، وإنما هى سعى للتذكير بهذا المؤلَّف (بفتح اللام) وفى الوقت ذاته تقدير للمؤلِّف (بكسر اللام). ينطلق التذكير من أهمية موضوع الكتاب الذى يعالج تلك العروة الوثقى والعلاقة العضوية بين التنمية والتعليم . وإذا كان تركيز المؤلف فى منظور ذلك التفاعل بينهما على الكويت والمستقبل، كما يتضح من إطار المعالجة، فإنه يتناول جوانب الموضوع فى تقاطع العام العربى والعالمى مع الخاص الكويتى، وفى الوعى بالواقع وتضاريسه مع ضرورات التحرك نحو المستقبل وتوجهاته اللازمة من أجل البقاء والنماء.

ومما يستدعى التذكير بهذا الكتاب المفارقة الزمنية بين فترة تأليفه عام ١٩٨٩، وبين عامنا ١٩٩٣ وامتداداته عبر الأفق الزمنى المستقبلى. وخلال هذه السنوات المعدودات اضطربت الساحة الكويتية والعربية والعالمية بكثير من الأحداث والمتغيرات. ولاشك أن أشدها مأسوية ما نجم عن احتلال الكويت بالقوة العسكرية من قطر عربى آخر، وما ارتبط بذلك من تداعيات عربية ودولية، أدت إلى أن يهتز لدى كثيرين من

---

* الناشر: شركة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩.

* نشر هذا العرض للكتاب فى مجلة التربية والتنمية، إصدار مركز التنمية البشرية للمعلومات ـ عدد خاص عن دولة الكويت، السنة الثانية، مايو ١٩٩٣

المفكرين، بل ومن صناع القرار ومتخذيه، ماساد قبل تلك السنوات من مسلمات ورؤى واهتمامات فى إدراكهم لأولويات الحاضر وتوجهات المستقبل.

وإذا كان من الطبيعى أن تنشغل الكويت منذ التحرير بمعالجة قضايا الإعمار والتغلب على الآثار الاجتماعية والنفسية لما خلّفه الغزو العراقى من مآسٍ وجروح غائرة ـ فإن الأمر يقتضى بعد أن استردت مجمل عافيتها، أن تعود إلى هذا الكتاب، وأن تتذكر مايثيره من ثوابت فكرية وإجراءات عملية من أجل صناعة المستقبل فى ارتباط التعليم بالتنمية وارتباط التنمية بالتعليم. وهى علاقة جدلية لافكاك منها، ولابد من التعامل معها وجهاً لوجه كما يعبر عن ذلك عنوان الكتاب.

أما عن التقدير للمؤلف فإنه لا ينطلق من مشاعر الصداقة أو المودة الشخصية، وإنما من كونه من القلة القليلة ممن احتلت مواقع قيادية فى مجال التعليم، وحاول فى هذا الكتاب أن يسجل بما يتملكه البشر من موضوعية آراءه وتقييمه وتصوره لما كان وماهو كائن ولما ينبغى أن يكون. وقد حرر ذلك من واقع خبرته الشخصية ومعاناته للتجربة والسياسة التعليمية. وجاءت قضايا الكتاب جماعاً لمعايشته ومشاركته ومسئوليته فى مراحل التعليم منذ أن كان طالباً، فمعلماً فى المدرسة الابتدائية، فأستاذاً، فعميدا، فمديرًا لجامعة الكويت، انتهاء بتوليه قيادة وزارة التعليم. والتقدير مستحق للمؤلف ـ بصرف النظر عن اتفاقك أو اختلافك مع ماورد فى الكتاب ـ لأنه ـ فيما أعلم ـ يكاد ينفرد بعد طه حسين فى مستقبل الثقافة فى مصر ـ من بين تولوا مسئوليات قيادية وتنفيذية فى حقل التعليم، وحاول أن ينقل إلينا من خبرته ماقد يثرى الفكر والممارسة فى هذا الحقل.

وكم نحن فى حاجة إلى مثل هذه الخبرات فى قطاعات التنمية الأخرى، خبرات مستمدة من معاناة المسئولية فى تطوير الواقع بصورة موضوعية ـ لادعائية أو اتهامية. وهل نأمل أن تتعدد وتتنوع كتابات القيادات التنفيذية فى مجالات الصحة والإسكان والاقتصاد والمال والثقافة وغيرها من المكونات القطاعية للتنمية الشاملة؟ وهذه الندرة فى الكتابات من مستوى الوزراء ومن مستوى القيادات التنفيذية العليا تدعونا إلى الإلحاح على الدعوة إلى قيام تلك القيادات بتبصير الرأى العام وإشراكه فى خبراتهم

وتثقيفهم بحركة التطوير فى قطاعاتهم بمجمل دينامياتها الإيجابية والسلبية. ولا شك أن مثل هذه الجهود سوف تثرى كتابات الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين العلميين، بحيث تغدو دراساتهم وتنظيراتهم ذات ارتباط أعمق وذات دلالة أوضح بلحمة الواقع وسداته. ولست أدرى هل للندرة فى هذه الكتابات دلالة فى مقارنتها بالوفرة النسبية فى الكتابات والمذكرات التى ينتجها رجال السياسة بعد أن يتركوا مواقعهم، كما يحدث فى مصر مثلاً؟ وهل لذلك تفسير فيما أشار إليه المؤلف من التفرقة بين مفهوم القيادة ومسئولياتها وبين مفهوم الحكم ومسئولياته.

محتويات الكتاب

يتضمن الكتاب ستة فصول وملاحظات ختامية، حيث يركز الفصل الأول على مرحلة التعليم الابتدائى، ويعالج الفصل الثانى مفاهيم التنمية فى الأقطار العربية، ثم يعالج فصله الثالث بإسهاب دور التعليم فى التنمية، ويناقش الفصل الرابع العلاقة بين التعليم والنظام السياسى، وفى الفصل الخامس يتناول أهمية إصلاح نظام التعليم من خلال عمليات التقويم المستمر، متطرقاً إلى التجربة الكويتية التى قام بها عندما كان وزيراً للتعليم فى الكويت، وعدم الاكتراث بنتائجها، مما يؤشر - على حد قول المؤلف - إلى أن هموم التعليم لم تدخل ضمن نطاق الاهتمامات الكبرى للمجتمع الكويتى فى تلك الفترة، ويأتى التعليم العالى عربيًّا وكويتيا خاتمة لفصول الكتاب. والملاحظات الختامية تجميع مختصر لخيوط أزمة التعليم فى الكويت، وضرورة وضع التعليم فى قمة سلم الأولويات باعتباره وسيلة التنمية البشرية هدف التقدم وصانعته فى الوقت ذاته.

وإلى جانب قائمة المراجع ينتهى الكتاب بملاحق أربعة تمثل وثائق هامة فى تطوير التعليم فى الكويت، وهى:

(١) الخطاب الأميرى الذى ألقاه سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح فى افتتاح دور الانعقاد الثانى للفصل التشريعى السادس لمجلس الأمة الكويتى.

(٢) تصور عام لعملية التقويم التى تم إجراؤها خلال عام ١٩٨٥.

(٣) المذكرة التى أعدتها اللجنة المكونة من الدكتور قسطنطين زريق والدكتور سليمان حزين والمستر إيفور جينجز عام ١٩٦٠ لدراسة موضوع إنشاء جامعة الكويت عام ١٩٦٠ .

(٤) والملحق الرابع مذكرة للمؤلف حول تنظيم التعليم العالى فى الكويت .

قضايا الكتاب الرئيسية

وبين الواقع والمأمول، وبين المقارنات والمقولات فى التنمية والتربية حاضراً ومستقبلاً تنساب المعالجة فى هذا الكتاب متمحورة حول قضايا الاستثمار البشرى وما ينبغى أن يحتله من موقع الصدارة فى منظومة الجهود الإنمائية . فالنمو الاقتصادى وزيادة الدخل القومى ينبغى ألا تستأثر بمجمل أهداف التنمية . فالثروة المالية ليست غاية فى ذاتها، وإنما هى فى خدمة التنمية البشرية القادرة على توليد الثروة وصيانتها . يقول المؤلف (لقد أنفقنا فى الكويت ـ على سبيل المثال ـ عشرات الملايين على تجميل الواجهة البحرية وعلى الاستثمارات السياحية، ولكننا فشلنا فى تعليم أبنائنا فى المدارس الحفاظ على الممتلكات العامة التى أصبح انتهاكها جزءًا من الترفيه والتسلية لمستخدميها) .

ويشير إلى نقص القوى العاملة المدربة فى الكويت وفى الأقطار الخليجية بصورة عامة، مقتبساً تعليق الدكتور غازى القصيبى الذى كان وزيراً للكهرباء فى المملكة العربية السعودية منذ بضع سنوات، إذ يقول (نحن على سبيل المثال نواجه تحدى التنمية بنقص شديد فى الكوادر البشرية عموما ، والكوادر البشرية المؤهلة على وجه الخصوص . إن مصنعاً متوسطاً واحداً فى أوربا أو الولايات المتحدة يضم من المهندسين أكثر مما تضمه وزارة الصناعة والكهرباء فى المملكة . إن شركة عملاقة واحدة من الشركات متعددة الجنسية تضم من الاقتصاديين والقانونيين أكثر مما يضمه جهاز الدولة السعودية بأكمله . .)

كذلك يذكر المؤلف أن من أهم القضايا الشائكة التى تواجهها فلسفة النظام التعليمى العربى قضية (الهوية والانتماء الوطنى، وموضوع الوحدة الوطنية، وعملية التنشئة السياسية بشكلها العام). ويشير إلى أن ما طرأ من تشويه الهوية (مصدره

التشكيك فى القومية العربية واحتجاج البعض بالتناقض بين الإسلام والقومية). وقد، ترتب على ذلك أن انطلقت من القمقم (الانتماءات الموروثة، الطائفية والعائلية والقبلية)، هذا فى الوقت الذى يقرر فيه دستور الكويت فى مادته الأولى أن الكويت دولة عربية . . . وأن شعب الكويت جزء من الأمة العربية.

ويعدِّد المؤلف بعض المظاهر التى تزعزع الاعتزاز بالهوية الوطنية مما أفرزته القوى الاجتماعية قبل احتلال الكويت، مبررة ذلك بتأويلات دينية أو أعراف اجتماعية، كما يحدث حالياً فى كثير من الأقطار العربية. ومن تلك الصور المتطرفة فى ذلك الوقت تهميش النشاطات المدرسية، (وقيام نظار بعض المدارس بإلغاء تحية العلم، واختفاء بعض المعلمين فى مكاتبهم أثناء قيام الطلاب بأداء التحية للعلم، أو يديرون ظهورهم عند التحية). وقد امتد هذا التشوه والتشرذم إلى طلاب الجامعة، بل وانتقل كذلك إلى صفوف الطلاب الكويتيين وغيرهم من الطلاب العرب الذين يدرسون فى الخارج، حيث تنقسم اتحاداتهم وروابطهم إلى شيع وأحزاب متنافرة.

وتؤكد فصول الكتاب على ضرورة المصارحة والتقويم العلمى الشامل كشرط لازم لإصلاح التربية والتعليم، فذلك هو النهج والضمان الوحيد لمستقبل الكويت، وهو كذلك بالنسبة لأقطار الوطن العربى كافة. ويقرر فى هذا ظاهرة ثقافية متفشية فى معالجتنا للأزمات أو فى سعينا للإصلاح، وتلك هى ظاهرة تجنب مواجهة الحقائق المؤلمة، والتى قد يكون اقتحام معالجتها أكثر إيلاما، كما أنه فى بعض الأحيان (تسعى المجتمعات مثلها مثل الأفراد إلى خلق مشجب لتعليق اللوم عليه).

تلك هى بعض الأمثلة من القضايا الرئيسية التى تُعِيقُ وضوح الرؤية فى تطوير التعليم فى الكويت كما يراها المؤلف عند تحريره لذلك الكتاب، وهى بدرجات متفاوتة تنسحب على معظم ما يعترض مسيرة التنمية البشرية بصور عامة، ودور التعليم فيها عند معظم الأقطار العربية، وفى هذا الصدد يلفت الكتاب عقولنا إلى ما يشوب النظرة إلى التعليم من تناقض واضح، حين يؤكد الخطاب الرسمى دوماً على أن مستقبل الأمة مرهون باستثمارها فى التعليم من ناحية، فيما نجد من ناحية أخرى تلك النظرة

المتدنية لمن يمتهن مهنة التعليم، حيث يقع المعلم فى أدنى درجات السلم الوظيفى من الناحية المادية، وكذلك فى أدناها من المكانة الاجتماعية. وكأن شيئاً لم يحدث منذ عام ١٩٣٨ منذ أن أصدر طه حسين كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر » الذى يقتبس منه المؤلف فى صدر الفصل الأول النص الثانى: « لا أعرف شرا على الحياة العقلية فى مصر من أن يكون المعلم الأولى كما هو الآن عندنا: سيىء الحال، منكسر النفس، محدود الأمل وشاعراً بأنه يمثل أهون الطبقات»

وإذا كانت الكويت لا تعانى من التوسع الكمى فى التعليم، وبخاصة فى تعميم التعليم الابتدائى، فإن معظم الأقطار العربية ماتزال متخلفة بدرجات متباينة فى تعميم التعليم الإلزامى وتجويد نوعيته. ويشير المؤلف فى هذا الصدد إلى ما حققته اليابان فى مجال التعليم، حيث شيعت آخر الأميين عام ١٩٠٧، وهى التى بدأت نهضتها الحديثة فى فترة حكم أسرة الميجى فى منتصف القرن التاسع عشر، وهى نفس الفترة التى بدأت مصر فيها نهضتها الحديثة فى عهد محمد على، وشرعت فى إدخال نظام التعليم الحديث. ومهما قيل فى تأثير العوامل والتحديات الخارجية التى تعرضت لها مصر أو غيرها من الأقطار التى لم تستكمل مهمة تعميم التعليم الابتدائى ومحو أمية الكبار فإن المصارحة تقتضى إسناد كثير من العوامل المعوقة إلى تجاهل التعبئة الوطنية الذاتية فى سبيل تحقيق هذا الإنجاز الضرورى.

وتجب الإشارة فى هذا الصدد إلى ما حققته الأقطار النامية فى شرقى وجنوب شرقى آسيا من نهضة وتنمية مطردة عرفت من أجلها بأقطار النمور، وكان من بين أهم العوامل فيما حققته من إنجاز إعطاء الأولوية للاستثمار البشرى فى التعليم والبحث العلمى خلال العقدين الماضيين، كذلك يؤكد المؤلف على دور الجامعات ومراكز البحث العلمى فى إشاعة العلم وفى الإنتاج العلمى وآثار ذلك فى اقتحام مشكلات التخلف وفتح الآفاق نحو التنافس العالمى المتكافىء للدول النامية، ويضرب المثل بالهند حين بدأ الزعيم الهندى نهرو يؤكد أهمية العلم والبحث العلمى فى مواجهة مشكلات القارة الهندية المعقدة والمستعصية. واحتضن ذلك النشاط ووضع مؤسساته وإنتاجه تحت حمايته ورعايته الشخصية، حتى إن الهنود كانوا يتندرون على تلك

المؤسسات بإطلاقهم اسم البقرات المقدسة عليها. ويعدد المؤلف بعض ثمار ذلك النهج إذ يقول (لقد وضعت تلك المعاهد والمؤسسات العلمية القمر الهندى فى الفضاء، وفجرت الذرة ووفرت ـ ولأول مرة ـ فائضاً فى المادة الغذائية الأساسية وهى الأرز، وأدخلت الهند نادى الدول الصناعية المتطورة).

وأخيراً، فإنى أعتقد أنه مهما كانت أولويات الكويت وهمومها وتحدياتها ومتغيراتها الراهنة، فستظل قضايا هذا الكتاب جديرة بالتذكير والمدارسة ؛لما فيها من ثوابت مرجعية، أهمها أنه لا مستقبل للكويت ولا لأى قطر عربى آخر دون أن يكون للاستثمار الفعال والكفء فى التعليم موقع الصدارة فى سلم الأولويات الإنمائية، فهو قاعدة الأمن القومى والنمو الاقتصادى، وهو مفتاح التقدم التكنولوجى والتجدد الحضارى، والمشاركة الشعبية الديمقراطية فى صناعة المستقبل والمصير.

تعليق وتداعيات

ليس لى من إضافات أو تداعيات جديدة على مراجعة هذا الكتاب، وإنما أردت من خلاله أن أركز على ثلاثة عوامل مشتركة فى نظم التعليم العربية ، بعضها مزمن، وبعضها من متغيرات الثمانينيات والتسعينيات :

ويبرز الكتاب الأوضاع المادية والاجتماعية المتدنية للمعلم فى الأقطار العربية، حتى فى دولة مثل الكويت، كما يؤكد المؤلف على ما يمثل عقبة فى التطوير الناجز لنظام التعليم ونتاجه فى العملية التعليمية. . وتلك مشكلة مزمنة ترتب عليها ما أطلق عليه الدكتور عبد العزيز الجلاد فى عنوان كتابه القيم: « مجتمع اليسر وتعليم التخلف».

كذلك يركز الكتاب على أهمية تنمية الفكر العلمى وإنتاج المعرفة العلمية، والاستثمار فى التعليم بصورة عامة باعتبارها من الشروط اللازمة للنهضة الحضارية. ولم يقتصر فى تدليله على ذلك بما حققته دول النمور الآسيوية نتيجة للأولوية التى وفرتها للاستثمار البشرى فى التعليم والبحث العلمى، بل يضيف إلى ذلك ما حققته الهند من تطور علمى مكنها من إطلاق القمر الهندى فى الفضاء وإلى امتلاكها لأسرار الذرة

وتحولها من دولة مستوردة للأرز كسلعة استراتيجية غذائية إلى إنتاجه بكميات تفيض عن الحاجة للاستهلاك المحلى .

ومن بين المتغيرات المستحدثة وقوع التعليم فى ذلك الصراع السياسى الذى يقيم تناقضاً بين الهوية والانتماء الوطنى من ناحية وبين الانتماء للإسلام والأمة الإسلامية من الناحية الأخرى، مشيراً فى ذلك إلى بعض تجليات هذا التناقض المصطنع فى مظاهر الحياة المدرسية فى الكويت. ومثل هذا التناقض والصور التى يتجلى بها ملحوظة فى بعض الأقطار العربية بدرجات متباينة وصور مشابهة أو متنوعة .